تحفظ لها مكانتها واستقلاليتها

الغانم: متفائلون بإقرار قوانين السلطة القضائية قبل انتهاء دور الانعقاد

أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم عن تفاؤله بإقرار القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل السلطة القضائية قبل اختتام أعمال دور الانعقاد الحالي لمجلس الأمة.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين امس إنه «متفائل بقدرة مختلف الأطراف المعنية على التوصل قبل اختتام دور الانعقاد الحالي إلى صيغة مثلى بشأن القوانين والتشريعات المتعلقة بالسلطة القضائية تحفظ لها مكانتها واستقلاليتها نظرا لاهميتها كملاذ للعدل وإحقاق الحقوق».

وأوضح أن «مشاورات حثيثة بدأت منذ فترة طويلة ومازالت تجري على قدم وساق بين مختلف الأطراف المعنية من قضاء ومجلس وحكومة لإقرار حزمة من القوانين المتعلقة بعمل السلطة القضائية بما يضمن مكانتها المعهودة واستقلاليتها».

وشدد على أن القضاء الكويتي الشامخ وسمعته ونزاهته التاريخية «يستحق منا بذل كل الجهود والعمل المثابر من اجل اقرار التشريعات التي تكفل قيام السلطة القضائية بعملها على الوجه الأكمل بما يضمن حيادها المعروف واستقلاليتها المعهودة».

ومن جانبه أكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع اهمية «الدور البارز» لرئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في تقريب وجهات النظر بين المعنيين بشأن مشروع قانون «تنظيم القضاء».

وقال الوزير الصانع في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة امس ان «مشروع قانون تنظيم القضاء اكتسب أهميته لاقترانه بتوجيهات من القيادة السياسية إضافة إلى حرص رئيس مجلس الأمة على اهمية هذا القانون».

وأوضح أن «مشروع القانون مر بمراحل عديدة وعرض على مجلس القضاء الأعلى وبعض المستشارين والقضاة بالإضافة إلى الحكومة» مشددا على أن «الجميع يسعى إلى تطوير القضاء وفقا لوجهة نظره».

وتوقع أن يرى هذا القانون المعني بتطوير مرفق القضاء النور خلال دور الانعقاد الحالي مؤكدا انه «يحقق شعار العدالة الناجزة الذي أطلقته منذ أن توليت حقيبة وزارة العدل».

وافاد بان «جلسة مجلس الأمة المقبلة ستشهد إقرار التعديل على قانون تنظيم الخبرة» وهو الجهاز المعاون للسلطة القضائية.

وذكر ان وزارة العدل تعكف حاليا على انهاء مشروع قانون (تنظيم مهنة المحاماة) التي تعد من ضمن أجنحة العدالة مشيرا إلى أن هذا المشروع سيكون «عصريا ومطورا لمهنة المحاماة».

ولفت إلى تجهيز الحكومة ايضا لقانون (قضاء مجلس الدولة) الذي نصت عليه المادة 71 من الدستور مبينا أن «الحكومة ستحيله قريبا إلى مجلس الأمة لدراسته ومناقشته والتصويت عليه».

واشار الصانع إلى وجود العديد من القوانين التي تصب في قالب تطوير العمل بوزارة العدل ومنها قانون الرسوم القضائية وتطوير العمل في إدارة الرسوم لتتواكب مع التشريعات الحديثة والآراء الفقهية القضائية وقانون السجل العيني المعني بتطوير السجل العقاري.

وقال ان الحكومة ممثلة بوزارة العدل أقرت قوانين نوعية وأصبحت في حيز التنفيذ ومنها (قانون الأسرة) الذي يعنى بالأسرة والطفل إضافة إلى قانون (تعديل المرافعات بشأن الإعلان الإلكتروني) الذي «حل أزمة كبيرة في موضوع ملف الإعلانات

■ هناك مشاورات حثيثة بدأت منذ فترة طويلة ومازالت تجري بين الاطراف المعنية

■ القضاء الكويتي الشامخ وسمعته ونزاهته التاريخية يستحق منا بذل كل الجهود

■ وزير العدل: رئيس مجلس الأمة يقرب وجهات النظر بين المعنيين بقانون «تنظيم القضاء»

■ القانون يحقق شعار العدالة الناجزة الذي أطلقته منذ أن توليت حقيبة وزارة العدل

مرزوق الغانم

مشيدة باهتمام الشباب بالشأن الاقتصادي وزيادة الموارد المالية للبلاد

«الشؤون المالية» ناقشت مبادرة فريق «الكويت عاصمة النفط في العالم»

أعضاء لجنة الشؤون المالية

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية خلال اجتماعها امس مبادرة فريق (الكويت عاصمة النفط في العالم) مشيدة باهتمام الشباب الكويتي بالشأن الاقتصادي وزيادة الموارد المالية للبلاد.

وقال رئيس اللجنة النائب فيصل الشايع في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع بمجلس الأمة إن «اللجنة اطلعت على المبادرة التي تسعى لأن تكون الكويت عاصمة نفطية إضافة إلى التحول نحو الصناعات النفطية التي تفوق ايراداتها اكثر من 30 ضعف إيرادات بيع النفط الخام».

وأضاف الشايع أن «مثل هذه المبادرة تعطي انطباعا بأن الشباب الكويتيين مهتمون بالشأن الاقتصادي وزيادة الموارد المالية في البلاد» لافتا إلى أن «فكرة المبادرة موجودة في وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي وخطة التنمية الحكومية».

وأوضح انه تم الاتفاق خلال الاجتماع على احالة المبادرة إلى الجهات الحكومية المختصة مؤكدا دعم اللجنة المالية البرلمانية للشباب الكويتيين في جميع مبادراتهم التي تصب في مصلحة البلاد.

وذكر أن الجزء الثاني من الاجتماع شهد مناقشة مشروع قانون بشأن مزاولة مهنة (مراجعة الحسابات) مبينا أن «الحكومة وعدت بارسال ملاحظاتها على المشروع إلى اللجنة فور الانتهاء منها

جانب من الاجتماع

اللجنة أعلنت أن محطة الدوحة سيتم الانتهاء منها بعد 4 سنوات

«الأولويات»: تدوير الإطارات وتصديرها

أعضاء لجنة الأولويات

وزير النفط أثناء حضوره الاجتماع

(تصوير: صالح محمد)

ناقشت لجنة الأولويات البرلمانية أهمية رصد المخالفات البيئية في المناطق ووافقت على تخصيص أراض بمساحة 2 كيلو للإطارات وإعادة تدويرها وتصديرها، كذلك تخصيص مكان آخر للتخلص من النفايات.

كما ناقشت اللجنة محطة الدوحة حيث سيتم الانتهاء منها بعد 4 سنوات كذلك هناك مشروع ودراسة لتشجير الطرق السريعة والحدودية وطرح حديقة الحيوانات للقطاع الخاص وزرع الأعلاف.

وعلى صعيد متصل حذر النائب احمد القضيبي وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي من تحويل أزمة الإطارات في منطقة ارحية إلى فاتورة نيابية مشددا على أن المعلومات المتداولة أن هناك تنفيعا لشركات لها علاقة بشكل غير مباشر مع نواب للحصول على أراض في السالمي لإجراء عملية تدوير الإطارات التالفة.

وقال القضيبي في تصريح صحافي إن هناك شركات كثيرة تقدمت للدخول في عملية نقل الإطارات من ارحية إلى منطقة أخرى لإعادة تدويرها،تمهيدا لتسليم المنطقة إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية وهو أمر مطلوب ومهم في هذه المرحلة للمساهمة في حل الأزمة الإسكانية إلا أن الوزير العلي استبعد معظمها وحصر عملية النقل على شركتين فقط.

وأضاف أن الحكومة "كور مخليص" فوزير المواصلات وزير البلدية عيسى الكندري يحيل شركة إلى النيابة وهيئة مكافحة الفساد بتهمة الإضرار والاستيلاء على المال العام ويقوم في المقابل وزير التجارة د. العلي بإعطاء تلك الشركة أرضاً بآلاف الأمتار في السالمي.

وطالب القضيبي الوزير العلي بوقف التعامل مع الشركة المحالة إلى النيابة العامة لضمان عدم تكرار الاعتداء على المال العام، وفتح المجال لجميع الشركات للدخول في عملية تدوير الإطارات التالفة، لضمان سرعة تسليم ارحية إلى "السكنية" ودعم أصحاب المشاريع الصغيرة من الشباب الكويتي ممن كان لهم السبق في وضع حلول لأزمة الإطارات.

■ القضيبي : هناك تنفيع لشركات لها علاقة مع نواب للحصول على الأراضي المخصصة لإجراء عملية التدوير

■ أطالب الوزير العلي بوقف التعامل مع الشركة المحالة إلى النيابة العامة لضمان عدم تكرار الاعتداء على المال العام

تعرف محلياً بـ«السرايات» وتستمر حتى الثلاثاء المقبل

«الأرصاد»: استمرار التقلبات الجوية السريعة مصحوبة بالغبار والامطار

«الأرصاد» تعلن استمرار الطقس المتقلب حتى غد

توقع رئيس قسم التنبؤات الزراعية والهيدرولوجيا في إدارة الأرصاد الجوية عبدالعزيز القراوي استمرار حدوث تقلبات جوية سريعة في حالة الطقس تكون مصحوبة بالغبار والامطار ابتداء من مساء امس وحتى الثلاثاء المقبل.

وقال القراوي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان هذه الفترة من السنة تتميز بتقلبات جوية سريعة وحادة ومتنوعة ما بين اثارة للغبار وسقوط للامطار وتغيرات ملحوظة في درجات الحرارة حيث ترتفع احيانا إلى المعدلات الصيفية ثم تنخفض بشكل ملحوظ لا سيما بعد هبوب الرياح الشمالية الغربية.

واضاف ان هذه الفترة تعرف محليا ب(السرايات) وهي الفترة التي تتكون فيها السحب الرعدية بصورة سريعة ومفاجئة وتتسبب بحدوث عواصف رعدية في فترة ما بعد الظهر أو خلال ساعات الصباح الاولى والتي قد تكون أحيانا مصحوبة بعواصف ترابية وأمطار رعدية متفرقة.

واشار الى نشاط الرياح الجمعة الماضي اذ تخطت سرعتها 60 كيلومترا في الساعة ما ادى الى اثارة الغبار وانخفاض الرؤية الافقية التي وصلت في بعض الاحيان بمطار الكويت الدولي الى اقل من 100 متر.

وتوقع ان يكون الطقس اليوم غائما جزئيا والرياح شمالية شرقية الى شمالية خفيفة الى معتدلة السرعة تنشط على فترات من 15 الى 40 كيلومترا في الساعة مثيرة للغبار خصوصا في المناطق المكشوفة مع فرصة لامطار متفرقة تكون رعدية أحيانا على بعض المناطق.

واضاف ان درجة الحرارة العظمى المتوقعة ما بين 39 و 41 درجة مئوية والبحر خفيفا الى معتدل الموج فيما يكون الطقس مساء اليوم غائما جزئيا مع رياح شمالية الى شمالية غربية سرعتها تتراوح ما بين 10 و 32 كيلومترا في الساعة مع فرصة لأمطار متفرقة على بعض المناطق.

وافاد بان طقس غدا سيكون غائما جزئيا والرياح شمالية شرقية الى جنوبية شرقية خفيفة الى معتدلة السرعة تنشط على فترات من 15 الى 40 كيلومترا في الساعة مثيرة للغبار لا سيما على المناطق المكشوفة مع فرصة لامطار متفرقة تكون رعدية أحيانا على بعض المناطق والحرارة العظمى ما بين 36 و 38 درجة مئوية والبحر خفيفا الى معتدل الموج.

وذكر ان الطقس مساء غدا سيكون غائما جزئيا مع رياح جنوبية شرقية خفيفة الى معتدلة السرعة تنشط على فترات من 15 الى 45 كيلومترا في الساعة مع فرصة لامطار متفرقة تكون رعدية أحيانا على بعض المناطق

مطالباً بإشراكها قبل العرض النهائي على المجلس

الحمد: يجب أخذ رأي النقابات والجمعيات المهنية في مشروع البديل الإستراتيجي

قال مرشح مجلس الأمة السابق المهندس احمد الحمد إن مضمون البديل الاستراتيجي كان السبب المباشر وراء الإضرابات التي حدثت في الكويت مؤخرا وخاصة إضراب عمال القطاع النفطي مؤكدا بان فكرة إضراب الأطباء ترجع إلى نفس السبب وإن كان إضراب الأطباء مختلفا بالشكل والأسلوب.

وأضاف الحمد بأن هذه الاحتجاجات الكبيرة والتي كادت أن تعطل العمل في القطاع النفطي وتسببت في انخفاض إنتاج النفط لأيام معدودة تؤشر بشكل واضح ومباشر إلى ضرورة إعادة النظر في بنود البديل الاستراتيجي لتحقق العدالة بعيداً عن المساواة حيث أن مساواة موظفين في نفس المكان مع بعضهما أمر غير عادل إذا كان أحدهما يتميز عن الآخر بالخبرة مثلاً مؤكداً على ضرورة أن تأخذ أي خطة من هذا النوع كل المعايير ذات الصلة بعين الاعتبار.

كما شدد الحمد على ضرورة إطلاع النقابات الكبرى في البلاد على الخطط الوطنية المتعلقة بموظفي وعمال وهيئات هذه النقابات والاستماع لملاحظاتهم والاستفادة من خبراتهم للوصول إلى نتائج مرضية ومنطقية وقابلة للتنفيذ وذلك قبل أن يتم عرض المشروع النهائي لهذه الخطط على مجلس الأمة الذي يكون مستعداً لتمرير هذا القانون بسبب معرفته المسبقة بالموافقة الشعبية والوطنية عليه.

وختم الحمد مؤكداً بأن الإضرابات ليست الطريقة المناسبة للوصول إلى الحقوق والمطالب إذا كانت هذه الإضرابات تضر بالمصالح العليا للبلاد مؤكداً بأنه لا يؤيد أي نوع من الإضرابات ذات التأثيرات السلبية والمباشرة على حياة المواطنين ومعيشتهم وأمورهم اليومية مشدداً في الوقت نفسه على أن الإضراب حق أصيل من حقوق المواطنين المتضررين شرط أن يكون تحت مظلة القوانين واللوائح المنظمة لهذه الإضرابات ومؤكداً مرة أخرى على ضرورة أن تستمع الحكومة إلى آراء النقابات وتعمل بالتنسيق معهم بدلاً من محاولة الانفراد بكل شيء دون طائل أو نتائج.

أحمد الحمد